

كتب بالعبرية

التقدير الاستراتيجي في إسرائيل (٢٠١٦-٢٠١٧)

عينات كورتس، وشلومو بروم

تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي (٢٠١٦)، ٢٤٣ صفحة.

الحديث داخل إسرائيل عن نهاية حل الدولتين لشعبين الذي لا يزال حتى الآن يشكّل الطرح الوحيد للتسوية السياسية، وخوف نتنياهو من اتخاذ قرار يُغضب جمهور المستوطنين، وتمسّكه بإدارة النزاع بدلاً من حله، ومحافظة على الوضع الراهن (الستاتيكي). ومن أهم الدراسات التي تضمّن هذا المحور دراسة كتبها شلومو بروم وعينات كورتس وغلعاد شير عن فشل العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. فبالنسبة إليهم لا يمكن أن يحدث أي تغيير للوضع الراهن، أو أي تحريك من جديد للمفاوضات مع الفلسطينيين، إذا لم تتغير تركيبة الائتلاف الحكومي اليميني الحاكم حالياً، وإذا لم تنضم كتلة "المعسكر الصهيوني" إلى الحكومة بدلاً من حزب البيت اليهودي القومي المتشدّد الذي ينادي بضم مناطق من الضفة إلى إسرائيل.

ويحمّل المؤلفون نتنياهو مسؤولية فشل محاولات توسيع الائتلاف الحكومي عبر إشراك المعارضة، بسبب رفضه

عناوين أساسية: الأول، "الشرق الأوسط على المستوى العالمي"; الثاني، "الشرق الأوسط: استمرار الاضطرابات"; الثالث، "فرص وتحديات أمام إسرائيل". وهناك خلاصة كتبها مدير المركز عاموس يادلين. يتناول المحوران الأول والثاني مسائل إقليمية مثل الاتفاق النووي مع إيران بعد مرور عام، والتدخل العسكري الروسي في سورية وكيفية التعامل مع الحرب الأهلية فيها، والمصير السياسي للعراق وسورية بعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية، والأوضاع الداخلية في مصر والسعودية وتركيا وغيرها من مسائل إقليمية. أمّا المحور الثالث فيتطرق إلى التوجهات الإسرائيلية إزاء التسوية السلمية مع الفلسطينيين في ظل توقف المفاوضات بين الطرفين منذ أعوام، وبدء

لقد احتل "مركز دراسات الأمن القومي"، منذ تأسيسه في سنة ٢٠٠٦، مكاناً مهماً بين مراكز البحث الاستراتيجية في إسرائيل، بفضل الدراسات والأبحاث التي يصدرها، والتي تتناول أمن إسرائيل ودول المنطقة. وتنبع أهمية هذه الدراسات من أمرين: المؤهلات الأكاديمية للباحثين والتجربة الأمنية التي حصل عليها عدد كبير منهم نتيجة تبوئهم مناصب أمنية حساسة، والطابع الموضوعي إجمالاً لهذه الدراسات. وثمة أهمية إضافية لهذه الأبحاث تكمن في كونها تكشف أحياناً عن مواقف غير علنية للمسؤولين، وتسلط الضوء على تفصيلات خطط سياسية إسرائيلية يجري تداولها بعيداً عن الأنظار. يتألف الكتاب الذي بين أيدينا من ثلاثة محاور/

تعيين حدود مؤقتة تفصل بين إسرائيل والفلسطينيين

من الأفكار التي يطرحها مؤلفو الدراسة من أجل المحافظة على حل الدولتين، هناك فكرة أساسية هي ضرورة تعيين الحدود المؤقتة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني؛ فقد جاء في الدراسة: "إن الحكومة التي ستكون مستعدة لتبني هذا النهج وخلق واقع دولتين يجب أن تضع هدفاً أساسياً لها هو بلورة حدود مؤقتة بين إسرائيل والكيان الفلسطيني بصورة لا تمس بمفاوضات مستقبلية على الحل الدائم، وتسمح لإسرائيل بمواصلة عملياتها الأمنية الضرورية كي يبقى الأمن عند المستوى الحالي، ومن أجل الدفع قدماً بالمشروع الفلسطيني لبناء الدولة. ووراء هذه الحدود لن يكون هناك وجود للمستوطنات اليهودية، وهذه الحكومة ستتمتع بتوسع المشروع الاستيطاني بطريقة تمنع حل الدولتين" (ص ١٤٥).

ويعرض المؤلفون أيضاً خطوات أخرى يمكن أن تساعد في المحافظة على حل الدولتين، مثل السماح بالبناء

الفلسطينيين مصلحة مركزية، لأنه من دون ذلك لا يمكن أن تبقى إسرائيل دولة ديمقراطية ويهودية. ولذا يشدد المؤلفون على أهمية التمسك بهذا الحل، وضرورة حمايته عبر اتخاذ خطوات تمنع تحوّل الوضع السائد حالياً إلى واقع لا يمكن العودة عنه. ويلفت هؤلاء إلى حقيقة تستحق الاهتمام فيشيرون إلى أنه بخلاف ما يدعيه المستوطنون واليمين القومي بشأن استحالة الانفصال عن المناطق المحتلة، فإن التوزيع الحالي للمستوطنين في الضفة الغربية يُظهر وجود إمكان حقيقي للانفصال عن الفلسطينيين، بحيث تبقى الكتل الاستيطانية الكبرى الموجودة بالقرب من الخط الأخضر داخل إسرائيل، وذلك من خلال تطبيق خطة إسرائيلية أحادية الجانب، أو من خلال التوصل إلى اتفاق على أساس خطوط ١٩٦٧.

وفي رأي هؤلاء، فإن هذه الخطة الإسرائيلية الأحادية تفرض بلورة حدود مؤقتة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية لا تمس بإمكان إجراء مفاوضات مستقبلية على الوضع الدائم، كما تتطلب وقف تمدد المشروع الاستيطاني بطريقة تمنع حل الدولتين.

الالتزام بخطوات سياسية تتعلق بالموضوع الفلسطيني، وخوفه من ردة فعل اليمين القومي المتشدد وجمهور المستوطنين. وفي النهاية، فإن كل ما قام به نتنياهو هو إجراء تغييرات شكلية على الحكومة من خلال ضم رئيس حزب إسرائيل بيتنا أفيغدور لبيرمان إليها وتعيينه وزيراً للدفاع، الأمر الذي زاد في الصبغة اليمينية للائتلاف الحاكم، ولا سيما أن لبيرمان يرفض التعاون مع السلطة الفلسطينية، ويعتبرها جزءاً من المشكلة وليس الحل، ويطالب بإسقاط حكم "حماس" في غزة.

هل من المفيد لإسرائيل مواصلة التمسك بحل الدولتين؟

بعد عرض معمق للأوضاع السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يطرح مؤلفو تلك الدراسة سؤالاً أساسياً: هل هناك فائدة يمكن أن تجنيها إسرائيل من الاستمرار في تمسكها بحل الدولتين؟ وهم يشيرون في هذا الصعيد إلى حقيقة أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي لا تزال تدعم هذا الحل، وترى في الانفصال عن

فقط في المستوطنات التي سيكون هناك اتفاق على ضمها إلى إسرائيل في التسوية المقبلة، أي داخل الكتل الاستيطانية القريبة من الخط الأخضر وفي أحياء القدس، فضلاً عن القيام بخطوات أخرى تساهم في بناء البنية التحتية للدولة الفلسطينية على الصعيد المؤسستي والاقتصادي. ويشير المؤلفون في هذا السياق إلى الأهمية الخاصة للمنطقة "ج" التي تشكل "٦٠٪ من أراضي الضفة، وإلى أن عدم قدرة الفلسطينيين على استخدام هذه الأراضي يخلق نوعاً من الكانتونات، ويمنع التطور الاقتصادي واستقرار مؤسسات السلطة (ص ١٤٧).

ويرى مؤلفو الدراسة أن الخطوات الأحادية الجانب يجب أن تستند إلى اتفاقات محددة في موضوعات معينة مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي، فهذه خطوات مهمة في هذه المرحلة التي يسيطر عليها شعور بعدم الثقة بين الطرفين، وفي ظل العجز عن التوصل إلى اتفاقات شاملة. وبالنسبة إليهم، فإنه يجب التخلص من مقولة "الاتفاق على كل شيء أو لا شيء".

دعوة إلى إعادة رسم خريطة الضفة الغربية

الدراسة المهمة الثانية في هذا المحور هي دراسة نظرية بعنوان: "إسرائيل والفلسطينيون: بناء الشروط والأرضية لاتفاقات مستقبلية"، بقلم أساف أوربون وأودي ديكل. في هذه الدراسة يسعى الكاتبان للخروج عن الثنائية الإشكالية في معالجة النزاع مثل: حل الدولتين لشعبين أو الانفصال من طرف واحد؛ حل النزاع أو الاستمرار في إدارته. يطرح المؤلفان عدداً من الأفكار الجديدة التي تساعد في خلق بنية ملائمة للحل المستقبلي منها: "إعادة رسم خريطة الضفة الغربية نظرياً ومادياً، مثل نقل كامل الصلاحيات الأمنية والمدنية وإدارة الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية في المنطقتين أ' و ب'، اللتين يطلق عليهما الرمز P، وهما منطقتان تمتدان على نحو ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية؛ اختيار جزء من المنطقة 'ج' يمتد على مساحة ٢٥٪ من أراضي الضفة، كمناطق تطوير يطلق عليها الرمز D، مخصصة لبناء البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية

الفلسطينية؛ إتاحة الفرصة للقيام بمبادرات اقتصادية وبناء الدولة الفلسطينية؛ وضع كتل المستوطنات غربي الجدار الأمني ضمن المنطقة التي يطلق عليها الرمز E، بحيث تكون تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، أي ما يوازي ١٠٪ من أراضي الضفة. وتبقى سائر المنطقة 'ج' بوضعها الحالي كمناطق متنازع عليها" (ص ١٥٤).

من الأفكار الأخرى: تحديث سياسة البناء في الضفة الغربية بحيث تستمر في الكتل الاستيطانية وفي القدس وتتوقف في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الكبرى وفي عمق الأراضي الفلسطينية؛ تشجيع بناء الدولة الفلسطينية من الأسفل إلى الأعلى من خلال تحسين ظروف الحياة اليومية للفلسطينيين. والفكرة الأهم ما يسميه الكاتبان: "تغيير الوعي"، من خلال العمل على التقارب بين الجمهورين الإسرائيلي والفلسطيني، وتشجيعهما على التعايش جنباً إلى جنب، وتغيير النظرة إلى الآخر ووقف حملات التحريض والكرهية. ويحث الكاتبان على فكرة الحوار بين الشعبين (people to people)،

حدوث اختراق في العملية السياسية المجمدة هي اليمين الإسرائيلي القومي المتشدد الذي يسيطر حالياً على الحياة السياسية في إسرائيل، ويحاول استغلال وصول إدارة أميركية جديدة مؤيدة لإسرائيل كي يقضي تماماً على الحل السياسي الوحيد المطروح أي حل الدولتين. علاوة على ذلك ثمة انطباع يخرج به القارئ وفحواه أنه ما دام بنيامين نتنياهو سيبقى في رئاسة الحكومة الإسرائيلية أسيراً لضغط اليمين والمستوطنين، فإن أي تحريك للعملية التفاوضية لن يحدث.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الدراسات التي تضمّنها الكتاب تشير إلى أن إسرائيل تقف أمام تحدٍّ أساسي للحفاظ على هويتها القومية اليهودية: فإمّا القبول بتطبيق حل الدولتين، وإمّا التحول إلى دولة واحدة لليهود والفلسطينيين، أي دولة أبارتهايد.

رندة حيدر

باحثة لبنانية، ومحرة نشرة "مختارات من الصحف العبرية"

موضوع تطوير العلاقات الإسرائيلية مع محور الدول المعتدلة في ظل الاضطرابات التي تعصف بالمنطقة، والحرب الدائرة على الإرهاب الجهادي. ويركز الكاتب بصورة خاصة على موقف كل من مصر والسعودية من حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه المساهمة في قيام نظام إقليمي جديد في المنطقة، ويخلص إلى القول: "الدول العربية السنية مهتمة حالياً بالدفع قدماً بعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية التزاماً منها بالوعود التي قدمتها إلى الفلسطينيين، وحرصاً على مصالحها الخاصة الرامية إلى إضعاف القوى الإسلامية المتشددة التي تستغل، كل على طريقته، النزاع مع إسرائيل كي تهدد أنظمة تلك الدول العربية؛ كما تسعى هذه الدول لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال القيام بدور في مفاوضات السلام، والحصول على شرعية شعبية كي توسع إطار تطبيع علاقاتها مع إسرائيل" (ص ١٦٤).

تُظهر دراسات الكتاب

المتعلقة بالنزاع مع

الفلسطينيين أن المشكلة

الحقيقية التي تعترض إمكان

ويشيران في هذا السياق إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه المجتمع العربي في إسرائيل، وكيف يمكن أن يكون بمثابة الجسر الذي يربط بين المجتمع الإسرائيلي والمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

يعتبر الكاتبان مجيء إدارة أميركية جديدة فرصة تُظهر أن هناك خيارات كثيرة غير الحل المتفق عليه أو الطريق المسدود، ويطرحان هنا فكرة "الحل الموقت" الذي يمكن أن يستند إلى خريطة الطريق التي اقترحها الرئيس جورج بوش الابن. ويشدد المؤلفان على أهمية دور المجتمع الدولي والدول العربية المعتدلة في تشجيع العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي تقوم على الاعتراف المتبادل والتعاون والتعايش، بدلاً من ممارسة الضغوط على الفلسطينيين والإسرائيليين لاستئناف المفاوضات على الحل الدائم.

مستقبل العلاقات بين إسرائيل والدول السنية العربية المعتدلة

في دراسة كتبها أوفير وينتر، يتطرق الباحث إلى